



أوضاع ساخنة: التجارة والتهديدات التي تحدد شكل العلاقات بين دول الخليج والقرن الأفريقي

بواسطة إيلينا ديلوجر

فبراير
متوفر أيضًا باللغات:
English

عن المؤلفين



إيلينا ديلوجر

إيلينا ديلوجر متخصصة في شؤون اليمن ومحللة سياسية في مؤسسة 'معهد سيج للشؤون الخارجية'.



تحليل موجز

إلى جانب الانسحاب الأمريكي المتصوّر من الشرق الأوسط يبدو أن بروز فرص اقتصادية جديدة وتهديدات أمنية في البحر الأحمر قد دفع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى التقرب أكثر من البلدان المجاورة في القرن الأفريقي. فهذه المنطقة المتخلفة والمكتظة بالسكان تشكّل فرصة اقتصادية واضحة لمنطقة الخليج بينما ترغّب الدول الأفريقية بالاستثمار المالي والاستثمار في البنى التحتية. وفي الحالة المثالية ستستفيد كافة الدول التسع على طول البحر الأحمر - وهي الصومال وجيبوتي وإريتريا والسودان ومصر وإسرائيل والأردن والسعودية واليمن - من التعاون والتنسيق ولكن النزاعات بين الجهات الفاعلة الإقليمية قد تؤدي إلى المزيد من زعزعة الاستقرار في بعض الدول الأكثر هشاشة التي تتاخم الممر المائي على الولايات المتحدة زيادة جهودها الدبلوماسية لتسهيل التعاون وتجنب النزاع ودعم حلفائها في المنطقة.

نقطة ساخنة: التزام على مواطني قدم

لطالما أثار البحر الأحمر اهتمام القوى العظمى كونه ممر مائي رئيسي لعبور التجارة العالمية. إذ تحدّه من الشمال قناة السويس ويحدّه من الجنوب مضيق باب المندب وهما ممران ضيّقان أساسيان تعتمد عليهما الدول الساحلية لتصدير النفط أو على نحو آخر الوصول إلى الأسواق العالمية. كما يشكل البحر الأحمر جزءاً رئيسياً من مبادرة الصين المعروفة بـ "حزام واحد طريق واحد" وهي خطة طموحة لبناء نظير من القرن الواحد والعشرين لـ "طريق الحرير" المربح.

ونتيجة لذلك أصبحت القوى العظمى والقوى الطموحة على السواء تتمركز أكثر فأكثر في منطقة البحر الأحمر. وفي عام 2001 أنشأت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في جيبوتي التي تستضيف أيضاً قوات بريطانية. كما هناك قواعد لبلدان أخرى هي: فرنسا (التي تستضيف قاعدتها أيضاً قوات ألمانية وإسبانية) وإيطاليا واليابان والصين (التي أنشأت أيضاً ميناءً تجارياً هناك). وقد انخرطت السعودية في محادثات لإقامة قاعدة محتملة في جيبوتي أيضاً. في حين قامت روسيا بالأمر نفسه مع السودان. وبالإضافة إلى ذلك تملك تركيا اتفاقاً بشأن إنشاء قاعدة تدريب وميناء مع الصومال ووقّعت السودان اتفاقات مع كلٍ من أنقرة وقطر لإقامة ميناء ووفقاً لتقرير صدر في كانون الثاني/يناير عن "معهد بروكينغز" تتفاوت درجات إمكانية ولوج الإمارات إلى ثمانية موانئ أو قواعد على الأقل على طول البحر الأحمر. وكما صرّح مسؤولون أمريكيون رفيع المستوى خلال الرحلة الأخيرة التي قامت بها كاتبة هذه المقالة إلى القرن "تتواجد جميع الدول الخمس التي تستخدم حق النقض ("الفيتو") على عتبة دارنا" في إشارة إلى الأعضاء الدائمين في "مجلس الأمن".

إنذار ساخن: القرصنة وحرب اليمن والتهديدات الأخرى

يشير هذا التواجد الخارجي القوي إلى أن الأمن سيبقى أولويةً أساسيةً في المنطقة، ويذكر كافة المراقبين والمسؤولين في المنطقة جيداً أن قيام مصر بإغلاق مضائق تيران في شمال البحر الأحمر قد ساهم في اندلاع "حرب الأيام الستة" عام 1967. ويبدو أن هذه المخاوف الأمنية القائمة منذ زمنٍ طويل - والمقترنة بتهديدات جديدة مرتبطة بالقرصنة وحرب اليمن والمخاوف من الانسحاب الأمريكي - زادت اهتمام الرياض وأبو ظبي بحماية جانبيهما الغربيين.

وفي عام 2009 بدأت "منظمة حلف شمال الأطلسي" ("الناتو") بإرسال بعثات لمكافحة القرصنة في البحر الأحمر وما حوله واستمرت حملتها حتى عام 2016. لكن مع تراجع تهديد القرصنة بدأت مجموعة الثوار الحوثيين المدعومة من إيران في اليمن بإظهار قدرات متطورة من الدفاع الساحلي والردع البحري بما في ذلك الصواريخ المضادة للسفن والألغام البحرية والمراكب المتفجرة الذاتية التوجيه. وقد اضطر ذلك إلى قيام السعودية بوقف شحناتها مؤقتاً في البحر الأحمر في منتصف عام 2018. وفي غضون ذلك استخدمت إيران البحر الأحمر لوقتٍ طويل لإرسال الأسلحة إلى الجماعات المسلحة حيث أفادت بعض التقارير أنها مركّزت سفينة شحن قبالة الساحل اليمني لغايات استخباراتية وسبق أن هدّدت بإغلاق ممرات العبور الضيقة.

وبهدف وضع حدٍ لهذه التهديدات ترأست السعودية كتلةً جديدةً في البحر الأحمر في كانون الأول/ديسمبر ثم نظّمت تمارين بحرية في الشهر الماضي أطلقت عليها اسم "الموج الأحمر 1" شملت سبعةً من الدول الساحلية التسع ولم تشمل التدريبات إريتريا أو إسرائيل إذ يبدو أن إريتريا رفضت الدعوة ولكن من المتوقع أن تنضم في المستقبل رغم أن تفضيلها للعلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف قد يُقيها على الهامش لفترةٍ أطول قليلاً. أما إسرائيل فمن المستبعد أن تتم دعوتها رسمياً لكنها قد تنسّق بهدوء مع بعض الدول الساحلية كما تكثر شائعات حول مشاركة إثيوبية أو إماراتية فرغم أن أيّاً من الدولتين لا يحدها البحر الأحمر إلا أن إثيوبيا تقود قدراً كبيراً من التجارة عبر الممر المائي وتتمتع الإمارات بتواجد ملحوظ في الموانئ هناك على الولايات المتحدة أن تضطلع بدورٍ أكبر في تشجيع عجلات بعض هذه العلاقات لا سيما مع إسرائيل.

معطيات ساخنة: المكاسب الاقتصادية الأفريقية مقابل المخاوف

تشكّل الإمكانات الاقتصادية للبحر الأحمر محفزاً آخر لطموحات الخليج هناك فعلى سبيل المثال وسّعت الإمارات نطاق ولوجها إلى الموانئ المحلية تحسباً لطرق التجارة المفضلة في المستقبل مع التأكيد على قدرتها المثبتة على إدارة الخدمات اللوجستية المعقّدة في هذه المنشآت وفي الماضي سعى الإماراتيون إلى جعل دبي تحتل موقع الوسيط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا لكن مستقبل التجارة قد يكون في حوزة مبادرة "الحزام والطريق" الناشئة في الصين وهي طريق عالمية دائرية بعض الشيء تمتد في البر والبحر وفي هذا السيناريو سيؤدي القرن الأفريقي دور الوسيط وليس دبي لذا فإن ولوج الإمارات إلى موانئ البحر الأحمر قد يساعد في الحفاظ على أهميتها في التجارة العالمية وكجزء من هذه الاستراتيجية يخطط الإماراتيون للاستثمار في البنية التحتية في إثيوبيا وإقليم أرض الصومال وأرض البنط وغيرها من المناطق كما أنهم مصممون على المساعدة في إعادة بناء الموانئ في اليمن فور انتهاء الحرب.

وكما ذكر سابقاً قامت الصين وقطر وتركيا وجهات فاعلة أخرى باستثمارات خاصة بها في القرن الأفريقي لكن المسؤولين الأفارقة ما زالوا حذرين فهم يقلقون من تكتيكات الابتزاز الملحوظة في بكين ومما أطلق عليه أحد المسؤولين "دبلوماسية أجهزة الصراف الآلي" الخاصة بالخليج كما يساورهم القلق من الانجرار إلى خلافات خارجية مثل النزاع المستمر بين قطر والكتلة السعودية - الإماراتية أو المنافسة العلنية بين الصين والولايات المتحدة.

وهم يحدون أن الخلاف الخليجي يدعو للقلق بشكلٍ خاص ويقيناً يقر المراقبون والمسؤولون الأفارقة بقيمة الدعم الخليجي في حث إثيوبيا والسودان وجيبوتي على مواصلة التقارب مع إريتريا كما يقدرّون الاستثمار الخليجي ومع ذلك فإن الأولوية الرئيسية بالنسبة لمعظمهم هي ضمان عدم انعكاس الانشقاق الخليجي أو القضايا الخارجية الأخرى على ساحتهم.

والمثال الأكثر وضوحاً الذي يجسّد هذه المشكلة هو الصومال فمنذ بدء الخلاف الخليجي دعمت قطر الحكومة المركزية الصومالية بينما دعمت الإمارات مناطق الحكم الذاتي في الشمال ويشعر المراقبون بالقلق من أن تتسبب هذه السياسات بانقسام البلدان الأفريقية التي تعاني أصلاً من الهشاشة بسبب الخصومات المحليّة أو زعزعة استقرارها ولم تخدم الرياض قضيتها عندما أفاد مسؤولٌ سعودي رفيع المستوى في كانون الأول/ديسمبر بأن هدف المملكة في البحر الأحمر هو ضمان "تأثير خارجي أقل سلبية" وهو تعليقٌ اعتبره الكثيرون وخزاً لقطر أو تركيا أو إيران أو جميع الدول الثلاث وباختصار لا تحبذ الدول الأفريقية على الإطلاق أن تكون الحبل في لعبة الحرب الإقليمية على الرغم من المكاسب الاقتصادية المحتملة.

إجراءات رسمية ساخنة: ضرورة تكيف البيروقراطية الأمريكية

للحكومة الأمريكية دور أساسي تؤديه في التعامل مع الأهمية المتنامية لمنطقة البحر الأحمر ولكن لكي تكون فعالة فإنها تحتاج إلى التحول نحو إدارة "وصلة الالتئام" الدبلوماسية والعسكرية التي تمتد عبر المنطقة ولا يشكّل العمل على هذه الوصلة أمراً جديداً بالنسبة للمسؤولين الأمريكيين على سبيل المثال اعتادت مكاتب الشرق الأدنى وأوروبا على التنسيق بشأن تركيا في حين يتعين غالباً على "القيادة المركزية" بالجيش الأمريكي التنسيق مع "القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا" التي تشرف على القاعدة في جيبوتي

ومع ذلك أعرب بعض أفراد السلك الدبلوماسي عن قلقهم من عدم توفّر جهتي الوصلة بعد إلى التكيف مع التغييرات الحاصلة على طول البحر الأحمر وبالتأكيد يقوم شركاء أمريكا بذلك: فقد عيّنت السعودية وزير دولة للشؤون الأفريقية في أوائل عام 2018 وللاتحاد الأوروبي ممثل خاص لدى القرن الأفريقي. ينبغي على الولايات المتحدة أن تنظر في اتخاذ خطوات مماثلة - ربما من خلال تعيين مبعوث خاص أو إنشاء فريق عمل مشترك بين الوكالات مكّس للبحر الأحمر ويجب أن يكون دور أي من الكيانين شاملاً فيجمع هواجس مكتب الشرق الأدنى ومكتب أفريقيا ومكتب الصين في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جاب وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي ووكالات أمريكية أخرى

ولتجنب إثارة ضجة ينبغي على واشنطن أن تناقش أي دور قد تضطلع به مع شركائها في البحر الأحمر قبل إصدار تصريحات علنية. وعليها أن تقوم بذلك عاجلاً وليس آجلاً. فهذه المنطقة تتحول بسرعة إلى عقدة مهمة تجمع حفاظ واسعة الانتشار من الاقتصاد والأمن إلى عوامل البيئة والهجرة والسياحة ولا بد من أن يضع أحدهم إصبعه ليتجسس ذلك النبض السريع

❖ إيلينا ديولوجر هي زميلة أبحاث في "برنامج برنستين لشؤون الخليج وسياسة الطاقة" في معهد واشنطن



عرض / طباعة ملف "بي. دي. إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



ARTICLES & TESTIMONY

//
David Pollock



تحليل موجز

الاحتجاجات الشعبية والآفاق الديمقراطية ومعضلات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

ديسمبر

شيراز عربي ،
ياسر زيدان ،
ألبرتو فرنانديز



تحليل موجز

فرصة جديدة في صناعة الملوك لأكراد العراق

ديسمبر

بلال وهاب

TOPICS

السياسة الأمريكية

انتشار الأسلحة

الشؤون العسكرية والأمنية

الخليج وسياسة الطاقة

الطاقة والاقتصاد

المناطق والبلدان

دول الخليج العربي

شمال أفريقيا

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الإلكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111

Washington D.C. 20036

Tel: 202-452-0650

Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)

[غرفة الصحافة](#)

[Subscribe](#)

معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها

المعهد هو منظمة 501(c)3 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

[إدعم المعهد](#) /

[حول معهد واشنطن](#)



© 2021 جميع الحقوق محفوظة

[توظيف](#) /

[نهج الخصوصية](#) /

[الحقوق والأذونات](#)